دور مشروعات استصلاح الاراضي في عملية التنمية الإقليمية الشاملة في مصر

م. سارة زايد زينهم[١] ، أ.م.د راندا جلال حسين[٢]

الملخص

يعد قطاع التنمية الزراعية من أهم القطاعات الإقتصادية كمدخل من مداخل التنمية الشاملة في دول العام النامي، يتكون القطاع الزراعي من مجالين هما **التنمية الزراعية الرأسية والتنمية الزراعية الأفقية** والتي تترجم مكانيا لمشروعات استصلاح الاراضي ولكل منهما اهمية في التنمية ، ولكن إذا كان الاستمرار في التنمية الزراعية الرأسية يعتبر ضرورة تقتضيها ظروف التنمية فإن مواصلة تنفيذ برامج ومشروعات استصلاح الاراضي تعتبر أكثر ضرورة لأسباب وقضايا اقتصادية واجتماعية وعمرانية والتي تعزز من إبراز دورها وأهمها فتح أفاق تنموية لمناطق غير معمورة من خلال إنشاء مجتمعات زراعية صناعية متكاملة ، زيادة قاعدة الإستثمار الزراعي، زيادة حصيلة النقد الأجنبي، ، إرتفاع المستوى المعيشي ومستوى الرفاهية لسكان المناطق الريفية مما يساهم في الحد من قضية الفقر، إمكان تطبيق الأساليب العلمية الحديثة في المناطق الجديدة، زيادة فرص العمل ،تنمية العديد من الأنشطة الإقتصادية الأخرى والتي تعد من أهم قضايا التنمية الإقليمية الشاملة وبالتالي تشكل مشروعات استصلاح الاراضي ضرورة تنموية لتحقيق أهداف التنمية الإقليمية الشاملة.

وقد وجهت الدولة جهودا كثيره في برامج مشروعات استصلاح الاراضي ، حيث بدات تطبيق سياسه التوسع الزراعى الافقى من خلال اقامة ٧٤ مشروعا لإستصلاح الاراضى بغرض استصلاح ما يفوق ٤,٠٤٣ مليون فدان فى الفترة ١٩٥٤ الى ٢٠١٩ ، الا ان معظم تلك المشروعات لم تحقق اهدافها المختلفة وتتسم بضعف المردود التنموى منها على عمليات التنمية الاقليمية بالمحافظات التى تقع بها، في ضوء غياب الإستراتيجية المتكاملة على المستوى الإقليمي والتي يمكنها تنظيم جهود التنمية من قبل الجهات المهتمة بعملية استصلاح الاراضي، أدي ذلك إلى عدم نجاح السياسات المتبعة لتحقيق الدور التنموي لمشروعات استصلاح الاراضي.

وتناقش هذه الورقة البحثية دور مشروعات استصلاح الاراضي في عملية التنمية الإقليمية الشاملة في مصر، والتوصيات الخاصة بتعظيم المردود التنموي لمشروعات استصلاح الاراضي بمصر.

الكلمات الدالة: التنمية الزراعية، التنمية الزراعية الرأسية، التنمية الزراعية الأفقية، مشروعات استصلاح الاراضي، التنمية الإقليمية الشاملة.

المقدمة

تحظى التنمية الزراعية في الوقت الحالي باهتمام كبير على المستوى العالمي والمحلي، نتيجة للتغييرات الحالية والمتوقعة في البيئة الإقتصادية العالمية وما يصاحب ذلك من تغيرات بعملية التنمية الزراعية والأمن الغذائي وتغيرات في هيكل السلع للطلب على الأغذية بالإضافة إلى التغيرات المناخية، وإذا لم تتمكن الدول بموجهتها قد تأثر بالسلب على مخرجات عملية التنمية الزراعية وعائدها التنموي.

وتعتبر عملية التنمية الزراعية الافقية والتي تترجم لمشروعات استصلاح الاراضي هي المجال الثاني من مجالات التنمية الزراعية وتعد مدخل من مداخل التنمية الشاملة في دول العام المتقدم باعتبارها عملية إنشاء مناطق تنموية جديده تحقيق تنمية شاملة.

بالإضافة إلي مجموعة من القضايا الإقليمية على المستوى المحلي - جمهورية مصر العربية - التي تعكس

١ - مهندسة تخطيط ثالث ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

٢ - أستاذ مساعد بقسم التنمية العمرانية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، ووكيل الكلية لشئون الطلاب

ضرورة التوسع في عملية التنمية الزراعية الأفقية وبرامج مشروعات استصلاح الأراضي المتمثلة في القضية السكانية ومايصحبها من زيادة الهجرة العكسية، وقضية البطالة وقضية التوازن بين المعمور واللامعمور (الخلل في الحيز الجغرافي). وطبقا لمجموعة من القياسات والإمكانيات - المتمثله في متوسط مساحة مشروعات الإستصلاح، حجم التركيب المحصولي بمشروعات إستصلاح، حجم العمالة الزراعية، حجم الإستثمارات الموجه لمشروعات استصلاح الأراضي، حجم السكان المتوطن بمناطق إستصلاح الأراضي -يمكن تقسيم الأقاليم والمحافظات المصرية لمحافظات تعتبر بها مشروعات استصلاح الأراضي قطاعاً ذات ركيزة للتنمية (وهي : البحيرة، كفر الشيخ، شمال سيناء، مرسى مطروح ، الوادي الجديد) وأخرى قطاعاً ثانويا للتنمية (وهي: الشرقية، الدقهلية، الاسكندرية، الاسماعلية، بورسعيد، أسوان، الفيوم) وأخري قطاعا هامشيا للتنمية (وهي: السويس، المنوفية، جنوب سيناء، دمياط -الجيزة، سوهاج، قنا، بني سويف، أسيوط، المنيا)، بينما توجد خمسة محافظات وهي (القاهرة، القليوبية، الغربية، دمياط، جنوب سيناء، الاقصر) لا تحتوى على مشروعات لأستصلاح الأراضي.

ويهتم هذا البحث بإبراز المردود التنموي لمشروعات استصلاح الاراضي ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية الشاملة في مصر، وخاصة بالأقاليم /المحافظات التي بها مشروعات استصلاح الاراضي ركيزة في عملية التنمية، والأقاليم التي يكون بها ثانويا وهامشيا للتنمية. وقد تم الإعتماد على البيانات التعدادية والبيانات الخاصة بالنشاط الزراعي خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ٢٠١٧ لقياس الآثار التنموية في تلك المناطق.

١ - أهداف البحث: إبراز أهمية مشروعات استصلاح الأراضي في عملية التنمية الإقليمية الشاملة.

- إستخلاص المردود التنموي مشروعات استصلاح الاراضي ومدى مساهمتها في عملية التنمية الإقليمية الشاملة في مصر.

٢ - التنمية الزراعية/ مشروعات استصلاح الأراضي/ التنمية الإقليمية الشاملة

التنمية الزراعية: تتطور مفهوم التنمية الزراعية من مفهوم تقليدي يعتمد على فكرة النمو أكثر من التنمية، إلى المفهوم الحديث للتنمية الزراعية والذي يعتمد على زيادة التنمية مع زيادة الكفاءة الإنتاجية، ثم تتطور مفهوم جديد وهو التنمية الزراعية المستدامة. وهي إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة.

مجالات التنمية الزراعية: يوجد داخل القطاع الزراعي مجالين هما التنمية الزراعية الرأسية والتنمية الزراعية الأفقية، وفي حين تشير التنمية الزراعية الرأسية إلى زيادة الجدارة الإنتاجية للأراضي الزراعية القائمة بينما تشير التنمية الزراعية الأفقية إلى زيادة الأراضي المنزرعة بإستزراع رقعة جديدة في الأراضي الصحراوية.

تعتبر عملية التنمية الزراعية الأفقية والتي تترجم مكانيا في مشروعات إستصلاح الأراضي (إنشاء مناطق جديدة تكون صالحه لاستصلاح الأراضي والتنمية العمرانية المستقرة والمتوازنة إقتصاديا وإجتماعيا وبيئياً، والتي يعتمد نشاطها الرئيسي على الزراعة) مدخل من مداخل التنمية الشاملة في دول العام النامي والمتقدم وذلك للدور الذي تقوم به في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وعمرانية وسياسية.

التنمية الإقليمية الشاملة: بشكل عام هي عملية تحسين وتنظيم وتوجيه وإستغلال للموارد (الطبيعية والبشرية والاقتصادية) وإحداث زيادة حقيقية في فائض الإنتاج وزيادة معدل الإنتاج بمعدل أكبر من معدل نمو الزيادة السكانية وذلك بهدف تنمية الإنسان وبالتالي تنمية المجتمع في كل الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والعمرانية والبيئية بما يضمن حقوق الأجيال القادمة وإستدامة الموارد[١].

٣ - أهداف مشروعات إستصلاح الأراضي وعلاقتها بعملية التنمية الإقليمية

اختلفت أهداف إستصلاح الأراضي في مصر بإختلاف المراحل الزمنية وذلك لأن لكل فتره متطلبات وقضايا إقليمية وقومية يتم من أجلها صياغة برامج إستصلاح الأراضي، كما أنه لكل مشروع أهدافه الخاصة. بحيث تساهم عملية إستصلاح الأراضي في رسم السياسات المقترحة للتنمية الشاملة كأهم متطلبات عملية التنمية الإقليمية الشاملة،

ويمكن تحديد الأهداف الرئيسية لإستصلاح الأراضي وعلاقتها بعملية التنمية كما يلي:

* خلق مجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الإقليمية النائية وتوفير فرص الجذب السكاني بها من خلال تنميها وإستغلال الموارد الاقتصادية بها والربط الجيد لهذه المواقع بما ينهي عزلتها عن المناطق المعمورة بذلك يساهم عملية إستصلاح الأراضي في إعادة دمج الرقعة غير المعمورة مع الحيز المعمور بمصر .وبالتالي الإستغلال الأمثل لموقع مصر الجغرافي والتي تمثل أحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الإقليمية.

* تحقيق الرفاهية للسكان من خلال زيادة دخول العمال الزراعيين ورفع مستويات معيشتهم وتخفيض معدلات الفقر الريفي بما يحقق التوازن بين النمو الحضري والنمو الريفي والتقليل من الهجرات من الريف إلى الحضر، كأحد المتطلبات الأساسية لعملية التنمية الإقليمية، مما يحقق التوازن الإقليمي للقضاء على حدة الاختلافات والفوارق الإقليمية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بين أقاليم الدولة.

* التوازن بين المساحة المنزرعة وعدد السكان من خلال إضافة مساحة زراعية جديدة بمعدلات تتناسب مع معدلات الزيادة السكانية.

* توسيع فرص الاستثمار في المشروعات الزراعية والغير زراعية المرتبطة معها من خلال توفير أكبر قدر من السلع التي تلزم الصناعة ودفع عمليه التنمية الصناعية كركن هام من أركان التنمية الشاملة حيث يساهم إستصلاح الأراضي في تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى.

* خفض معدلات البطالة بصفه عامه وفي المناطق الريفية بصفه خاصة وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع فرص العمل والاهتمام بالعنصر البشرى.

* رفع معدلات النمو الإقتصادى كأحد متطلبات عملية التنمية الإقليمية الشاملة حيث تساهم عملية إستصلاح الأراضي في زيادة حصيلة النقد الأجنبي من خلال زيادة حجم الصادرات الزراعية وتقليل حجم الواردات الزراعية / زيادة معدلات النمو الناتج القومي الزراعي مما يؤثر على معدلات التنمية على المستوى القومي/ جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للإستثمار في إستصلاح الأراضي.

٥ - دور مشروعات أستصلاح الأراضي في عملية التنمية الإقليمية الشاملة بمصر

تساهم مشروعات استصلاح الاراضي في عملية التنمية الإقليمية الشاملة في مصر، وخاصة بالإقاليم التي بها قطاع استصلاح الاراضي ركيزة في عملية التنمية ، ويتم مناقشة التأثيرات التنموية لمشروعات استصلاح الاراضي وفقاً لمدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية الشاملة فيما يلي:

١ - دور مشروعات استصلاح الاراضي في توفير فرص الجذب السكاني ورفع معدلات الإستيطان

- تتركز أعلى نسبة إستيطان لسكان مشروعات استصلاح الاراضي بمحافظة البحيرة حيث في المحافظة ٣٥,٦% من إجمالي سكان استصلاح الاراضي بالجمهورية ، وبالنسبة للمحافظات التي بها قطاع استصلاح ركيزة في عملية التنمية نلاحظ ارتفاع نسبة الاستيطان بها حيث تراوحت ما بين ٣% إلي ٨% من إجمالي سكان المحافظة لعام (٢٠١٧) مقارنتا بالمحافظات التي بها قطاع استصلاح الاراضي دور ثانوي و هامشي في عملية التنمية الإقليمية ويوضح الشكل رقم (١) نسبة مساهمة حجم سكان مشروعات استصلاح الاراضى من إجمالي حجم سكان المحافظة لعام ٢٠١٧، وبالنسبة لمساهمة حجم سكان مشروعات استصلاح الاراضى من الزيادة السكانية بكل محافظة (من عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠١٧)، تراوحت ما بين ٤,٥ % إلي ١٨% بالمحافظات التي بها قطاع استصلاح ركيزة في عملية التنمية وتعد هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالمحافظات التي بها قطاع استصلاح الاراضي دور ثانوي و محدود في عملية التنمية الإقليمية ومن التحليل السابقة تعد قدرة مشروعات استصلاح الاراضي على جذب الإستيطان بها من الزيادة السكانية الاقليمية محدوده.

٢ - دور قطاع استصلاح الاراضي في خفض معدلات البطالة

٢ -١ - فرص العمالة المتولدة بقطاع استصلاح الارضي بمحافظات الجمهورية

اضافة قطاع استصلاح الاراضي ٤,٥ % من إجمالي

العمالة الأقتصادية بالجمهورية (من عام ١٩٨٦ إلي٢٠١٧)، ويعد قطاع استصلاح الاراضي أكثر مساهمة في توليد فرص العمالة الإقتصادية بالمحافظات التي بها قطاع استصلاح ركيزة في عملية التنمية ما بين ١٤,٢٣% إلي ٢٢,٩% من إجمالي العمالة الأقتصادية بكل محافظة، ويوضح الشكل رقم (٢) نسبة فرص العمالة المتولدة نتيجة مشروعات استصلاح الارضي بمحافظات الجمهورية مقارنتا بحجم الزيادة في العمالة الأقتصادية بمحافظات الجمهورية لعام (١٩٨٦ - ٢٠١٧).

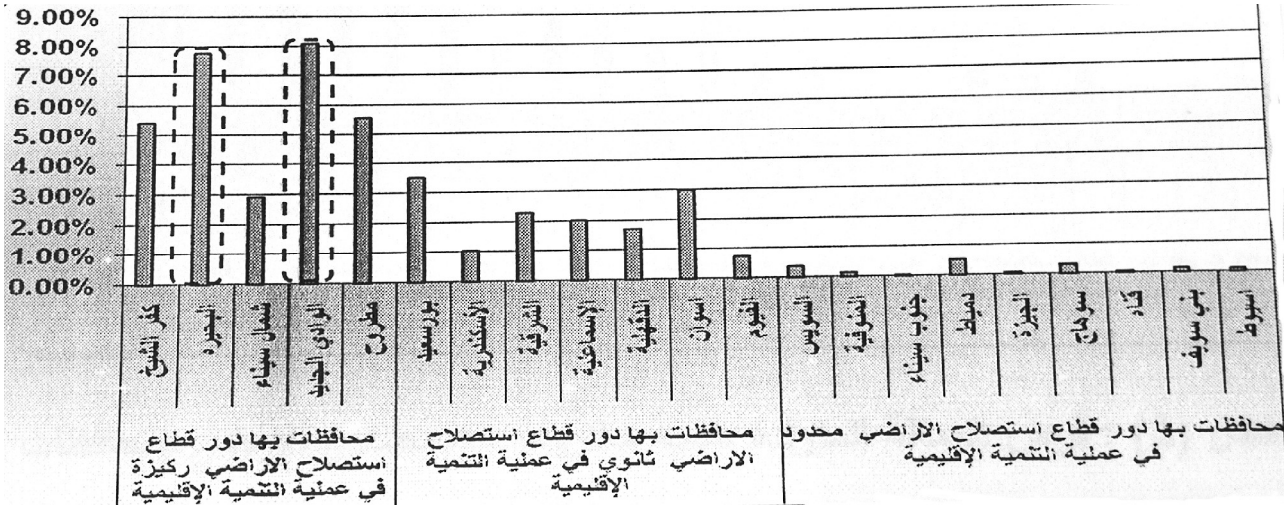

شكل شكل رقم ١- نسبة الإستيطان بمشروعات استصلاح الاراضي من حجم سكان المحافظة لعام ٢٠١٧،المصدر: إعداد الباحثة إستنادا على نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعه في الأراضي الجديده عن السنه الزراعية (٢٠٠٢/٢٠٠١ إجمالي الجمهورية) وقد تم استنباط فترة ٢٠١٢ طبقا للزيادات في السكان. - التعداد السكاني لمحافظات الجمهورية

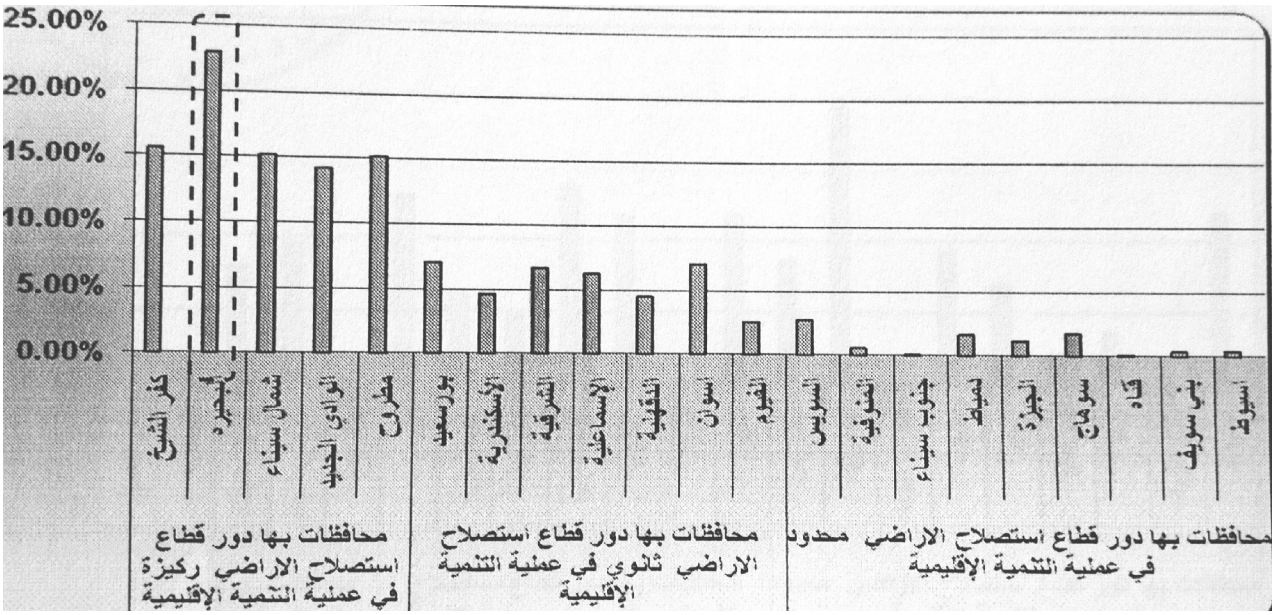

شكل رقم ٢ - فرص العمالة المتولدة نتيجة مشروعات استصلاح الارضي بمحافظات الجمهورية مقارنتا بحجم الزيادة في العمالة الأقتصادية لعام (١٩٨٦ -٢٠١٧)،المصدر : التعداد العام للسكان – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعه في الأراضي الجديده عن السنه الزراعية ٢٠٠٢/٢٠٠١ إجمالي الجمهورية وقد تم استنباط فترة ٢٠١٢ طبقا للزيادات في السكان.

٢ -٢ -نسبة مساهمة مشروعات استصلاح الاراضي في خفض معدلات البطالة بالمحافظات

ساهمت مشروعات استصلاح الاراضي في كلا من المحافظات كفر الشيخ و الوادي الجديد وشمال سيناء في خفض معدلات البطالة من عام ١٩٨٦ إلي عام ٢٠١٧ بنسبة ٤,٢٠% ، ٣,٨٠% ، ٣,٢٠ % على التوالي ، بينما سامت في محافظة البحيرة بخفض معدلات البطالة بنسبة ٠,٣٠% بينما نجد في محافظة مرسى مطروح أن معدلات البطالة زادت بنسبة ٠,٧ % ، ويوضح الشكل رقم (٣) نسبة مساهمة مشروعات استصلاح الاراضي في خفض معدلات

البطالة بالمحافظات (عام ١٩٨٦ -٢٠١٧).

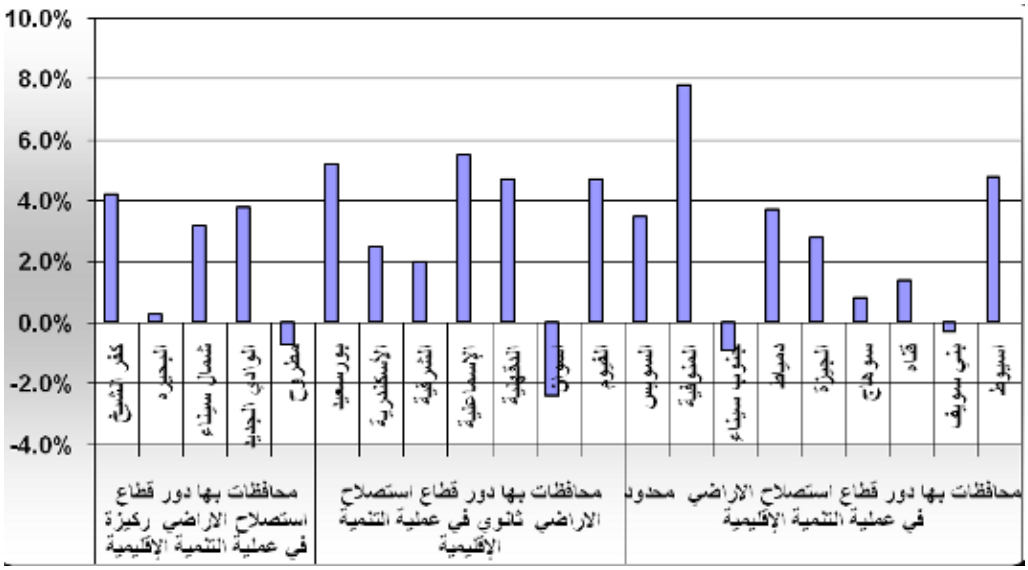

شكل رقم ٣ - :نسبة مساهمة مشروعات استصلاح الاراضي في خفض نسب البطالة بمحافظات الجمهورية عام ١٩٨٦- ٢٠١٧

المصدر: التعداد العام للسكان (عام ١٩٨٦ -٢٠١٣)– الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

٣ - دور مشروعات استصلاح الاراضي في تدعيم الارتباط الإنتاجي بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى وتنويع القاعدة الاقتصادية

وبإسقتها طبقا للدور التنموي لقطاع استصلاح الاراضي في المحافظات المصرية نلاحظ ارتفاع نسبة العمالة المتولدة بالقطاعات الإقتصادية بالمحافظات التي بها قطاع استصلاح ركيزة في عملية التنمية حيث تراوحت نسبة العمالة المتولدة بالقطاعات الإقتصادية المكملة لقطاع استصلاح الاراضي ما بين ٠,١٤% إلي ٠,٥١% من إجمالي عدد العاملين في بالأنشطة الأقتصادية على مستوى كل محافظة، وتركزت النسبة الأعلى في محافظة البحيرة ٠,٥١ % وتليها محافظة كفر الشيخ ٠,٤٢% ولكن تعد هذه النسبة محدودة لتأثير قطاع استصلاح الاراضي على توليد وتحفيز الأنشطة الأقتصادية المكملة مما يعكس أحادية النشاط الأقتصادي بمنلطق استصلاح الأراضي، ويوضح الشكل رقم (٤) نسبة العمالة المستحثة بالانشطة الاقتصادية المكملة لقطاع استصلاح الاراضي من إجمالي العاملين بالأنشطة الأقتصادية .

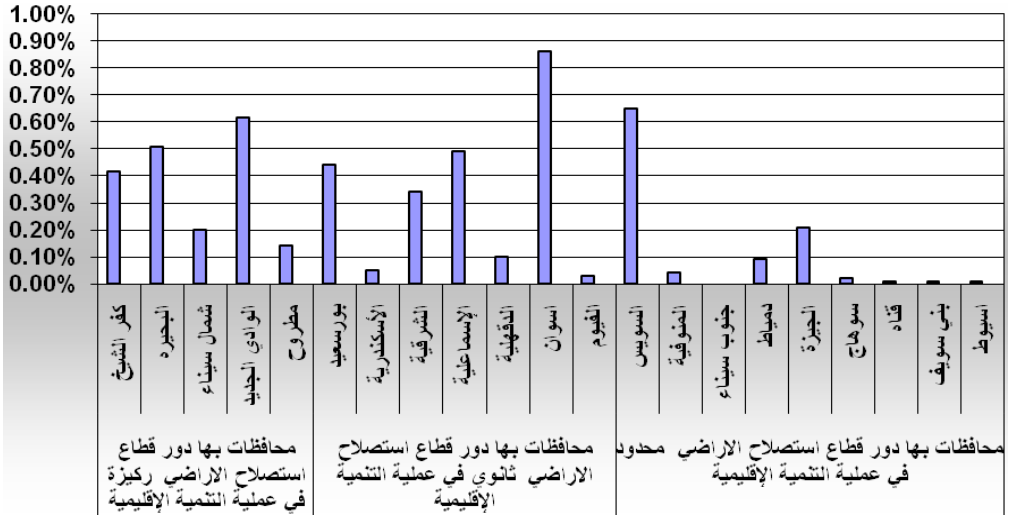

شكل رقم ٤ - نسبة العمالة المستحثة بالانشطة الاقتصادية المكملة لقطاع استصلاح الاراضي من إجمالي العاملين بالأنشطة الأقتصادية، المصدر: إعداد الباحثة إستنادا على نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعه في الأراضي الجديده عن السنه الزراعية ٢٠٠٢/٢٠٠١ إجمالي الجمهورية - الإدارة العامه للتعداد الزراعي - الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعي - بقطاع الشئون الإقتصادية بوزارة الزراعية وإستصلاح الأراضي، لم تصدر الإدارة العامه للتعداد الزراعي أعداد أخري عن القوى العامله بالأراضي الزراعية الجديده لذلك تم استنباط فترة ٢٠١٢ طبقا للزيادات في السكان.

٤ - مساهمة قطاع إستصلاح الأراضي في تحقيق الرفاهية للعاملين بالقطاع الزراعي وتخفيض معدلات الفقر الريفي

يتم قياس مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الرفاهية للعاملين بالقطاع الزراعي وسكان القطاع الريفي من خلال تطور نسب الأجور للعماله الزراعية بالنسبة للإجمالى القطاعات السلعية والقطاعات الإقتصادية القومية الأخرى تناقص نسبة الأجور الزراعية للعماله الزراعية بالنسبة لإجمالي لنسبة الأجور في القطاعات السلعية حيث بلغت نسبة الأجور الزراعية من عام ١٩٦٠ حوالي ٤٥% من إجمالي القطاعات السلعية حتى وصلت إلى ٣٦,٨ % ، كما أنه تتناقص نسب الأجور الزراعية للعماله الزراعية بالنسبة لإجمالى لنسب الأجورعلى المستوى القومى حيث نها بلغت منذ عام ١٩٦٠ حوالي ١٨% حتى وصلت إلى عام ٢٠١٢ حوالي ١٣,١% مما يدل على أن ضعف مساهمة الأراضي الجديدة في زيادة مستوى الرفاهية للعاملين بالقطاع الزراعي حيث أنها لم تكن على المستوى المطلوب.

٥ - النتائج المستخلصة من تأثير دور مشروعات استصلاح الأراضي في عملية التنمية الإقليمية الشاملة في مصر

يتباين المردود التنموي لمشروعات استصلاح الاراضي في تحقيق أهداف التنمية الإقليمية الشاملة حيث يزيد بالمحافظات التي بها القطاع ركيزه في عملية التنمية مقارنتا بالمحافظات التي تكون بها مشروعات استصلاح الأراضي ثانويا وهامشيا في عملية التنمية مما يعكس دوره في عملية التنمية، ولكن بصفة عامة يمكن إستخلاص وإستنتاج محدودية قطاع استصلاح الاراضي في مواجهة قضايا التنمية الإقليمية الشاملة وتحقيق أهداف التنمية الإقليمية الشاملة مقانا بالبعد الزمني لبداية هذه المشروعات – إلي أكثر من ٣٠ عام - وحجم الإستثمارات التي وجهت لهذا القطاع، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة مشروعات استصلاح الاراضي في حل قضايا التنمية الإقليمية على مستوى الجمهورية بلغت ٢,١١% مما يعكس ضعف دور مشروعات استصلاح في حل قضايا التنمية الإقليمية، متمثله في القضايا القومية (قضية الإستيطان والبطالة وأحادية النشاط الإقتصادي و تحقيق الرفاهيه للعمالة الزرعية).

٦ - توصيات لتفعيل الدور التنموي لمشروعات استصلاح الأراضي في عملية التنمية الإقليمية الشاملة في مصر

- يتطلب لتفعيل دور مشروعات استصلاح الاراضي بمصر ضرورة أن تتبنى الهيكلة الإدارية الحالية سياسة واضحه ومحددة للتنمية الزراعية في مجال الأستصلاح.
- زيادة درجة التنسق بين كافة أجهزة الدولة المعنية والتي يتصل عملها اتصالا وثيقا بمجال الاستصلاح والاستزراع.
- مراعاة النمط العمراني للمحافظات عند اقتراح مخططات استصلاح الاراضي بمصر.
- أقتراح سياسات التصرف في الاراضي التي تساهم في استقرار العمران الجديد وتحد من نمو العمران القائم.
- الاعتماد على زراعة محاصيل كثيفة العمالة والأنتاج.
- ارتباط موقع المشروع بمحاور للتنمية (العمرانية، الإقتصادية).
- ضع خطة لتصنيع المنتجات التنمية الزراعية لأن ميدان الصناعة الريفية بالغ الأهمية ويعد مجالا حيويا للنهوض بمستوى التنمية بمناطق الإستصلاح الأراضي.

THE ROLE OF LAND RECLAMATION PROJECTS IN COMPREHENSIVE REGIONAL DEVELOPMENT PROCESS IN EGYPT

Eng. Sara Zayed Zinhom[1] ، Prof. Randa Jalal Hussein[2]

SUMMARY

The agricultural development sector is one of the most important economic sectors as an entry point for comprehensive development in developing countries. The agricultural sector consists of two areas, vertical agricultural development and horizontal agricultural development, which translates spatially to land reclamation projects, and each of them is important to development, but if the continuation of vertical agricultural development It is considered a necessity required by the conditions of development, the contin-

1-Third planning engineer, Urban Planning Authority, Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities
2- Assistant Professor, Department of Regional Urban Development, Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University and Vice Dean of Student Affairs

ation of the implementation of land reclamation programs and projects is more necessary for economic, social and urban reasons and issues that enhance the visibility of its role and the most important of which is opening up development horizons for unpopulated regions through the establishment of integrated industrial agricultural societies, increasing the agricultural investment base, increasing the proceeds of foreign exchange. The high standard of living and the level of welfare of the residents of rural areas, which contributes to reducing the issue of poverty, the possibility of applying modern scientific methods in new regions, increasing employment opportunities, developing many other economic activities which are among the most important issues of comprehensive regional development and thus land reclamation projects are a necessity Developmental to achieve the goals of comprehensive regional development.

- The country has directed a lot of efforts in the programs of land reclamation projects, as it began implementing the policy of horizontal agricultural expansion through the establishment of 74 land reclamation projects with a view to reclaiming more than 4.043 million acres in the period 1954 to 2019, but most of those projects did not achieve their various goals and are characterized by low returns Development of them on the regional development processes in the governorates in which they are located, in light of the absence of an integrated strategy at the regional level that can regulate development efforts by those interested in the land reclamation process, this led to the lack of success of the policies pursued to achieve the development role of land reclamation projects.

- This research paper discusses the role of land reclamation projects in the comprehensive regional development process in Egypt, and recommendations for maximizing the development returns of land reclamation projects in Egypt.

- **Key words**: Agricultural development, vertical agricultural development, horizontal agricultural development, land reclamation projects, comprehensive regional development.

المراجع

١ - الاونكتاد، مؤتمر الأمم المتحده للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية لجنة الإستثمار والمشاريع والتنمية ،إجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الإستثمار من أجل التنمية،٢٠١٨.

٢ - وزارة الاسكان والتنمية العمرانية (٢٠١٥): " مشروع تنمية المليون فدان –الريف المصرى الجديد"، القاهرة.

٣ - جمعة، عمر أحمد عمر (٢٠١٥): ""محددات الأستثمار الأجنبي المباشر واثره على تحقيق النمو الإقتصادي في دول جماعة شرق افرقيا منذ عام ١٩٩٧"" ، رساله ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.

٤ - حسين، جيهان حسن سيد (٢٠١٠): ""تقيم تجربة الإعمار الريفي الجديد في النصف الثاني من القرن العشرين""، رسالة دكتوراه. - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني.

٥ - لجنة الأمن الغذائي العالمي - تقرير الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا ذات صلة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO" -٢٠٠٠

٦ - الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (١٩٨٧): ""الخطة الخمسية لمشروعات استصلاح الاراضي – عام ١٩٨٧/ ١٩٩٢ وعام ١٩٩٢/١٩٩٧ ، ٢٠١٢/٢٠١٧"" -""استرتيجية التوسع الافقي في استصلاح الاراضي حتى عام ٢٠١٧""، القاهرة.

٧ - سارة زايد زينهم ، ""تقييم الدور التنموي لمشروعات استصلاح الاراضي في مصر "رسالة ماجستير، ، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني ،جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

8- Pascal, L. (2014)" Impact of Foreign Agricultural Investment on Developing Countries: Evidence from Case Studies", FAO Commodity and Trade Policy Research Working Paper, Vol (47).